

المحتويات

ص

- ٢ أ.د. ذنون الطائي الاجوبة البيروتية في حكم ساعة الذهب وسلسلتها
- ٥ أ.م.د. ميسون ذنون العبايجي إقليم الموصل في العصر الأموي للدكتورة حورية عبده سلام ..
- ٨ م.د. مها سعيد حميد كتاب الموصل أم الربيعين
- ١١ م. عبد الرزاق صالح محمود دور إدارات المدارس المتوسطة في الحد من ظاهرتي الرسوب والتسرب (دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الموصل)

الاجوبة البيروتية

في حكم ساعة الذهب وسلسلتها

أ.د. ذنون الطائي

ما زال أ.د. ابي سعيد الديوه جي يجدّ في التعريف بما حوته خزانة عائلة الديوه جي من نفائس المخطوطة سواء منها المخطوطة او المنشورة سابقاً، ونفذت اعدادها من المكتبات وانني على يقين بان العديد من العوائل الموصلية الكريمة، تحترز على نفائس اخرى من الرسائل او المدونات والمخطوطات، هي بحاجة الى من ينفذ عنها التراب ويعلنها على الملأ. ليستفاد منها ارباب العلم والدارسين والباحثين في العلوم الانسانية المختلفة. فهي اساساً وجدت لتقرأ ولا تخزن! اتمنى ان يحذوا الاخرين حذو الدكتور ابي

الديوه جي في سعيه الحثيث منذ سنوات عدة بنشر نفائس مكتبة الديوه جي. حيث يطل علينا اليوم بنشر رسالة جده قاضي بغداد العلامة الشيخ عثمان بن محمد اغا الديوه جي الموصلية الموسومة (الاجوبة البيروتية في حكم ساعة الذهب وسلسلتها) والتي عني بها وعلق عليها الشيخ الدكتور اكرم عبد الوهاب وهو عالم جليل وخطيب مفوّه وتدريسي في جامعة الموصل.

الاجوبة البيروتية صدرت عن دار ابن الاثير للطباعة والنشر ٢٠١٢ تقع في ٤٢ صفحة ويشير الدكتور ابي الديوه جي الى رسالة اخيه الدكتور

برهان التي اوضح فيها الى ان (للمرحوم الشيخ عثمان افندي الديوه جي - قاضي بغداد - مراسلات مع علماء وفضلاء من اهل بيروت، يسألونه عن مسائل فقهية، وكان يجيب

قراءات موصلية - العدد (٢٤) / ربيع الاول ١٤٢٤ هـ / شباط ٢٠١٣ م

عليها، وهذه الاسئلة والاجوبة دونت في كتابه المخطوط (الاجوبة البيروتية) وتعود الى سنة ١٩٢٦.

وضمت الاجوبة البيروتية بطبيعة الحال العديد من الاسئلة الفقهية والشرعية التي اجاب عليها الشيخ الديوه جي بما اوتي من علم وعرف عنه من مقدرة على الافتاء ضمن الشريعة الاسلامية مستنداً الى النصوص القرآنية والاحاديث النبوية الشريفة.

وعليه فقد اعتد باراءه وفتاويه في زمانه سواءً في داخل العراق او خارجه وقد ذاع صيته لحصافة اراءه واعتدال افكاره مرتكزاً على المرجعيات الفقهية الشرعية.

ومن جملة الاسئلة الموجهة اليه، مردفاً لها بالاجوبة القطعية:

- ١- هل ساعة الجيب الذهب وسلسلتها وساعة اليد ايضاً الذهب واسورتها ، مباحة بمقتضى هذا الحين للرجال ام لا؟
 - ٢- هل يوجد قول في مذاهب الائمة الاربعة او غيرها يبيح التحلي بلبس الذهب للرجال ام لا؟
 - ٣- هل يجوز التحلي بلبس الفضة للرجال، كساعة الجيب وسلسلتها وساعة اليد واسورتها ويد العصي والخاتم وترابه (السبحة وكركوشة السبحة) والازرار والنظارة وغير ذلك من انواع التحلي ام لا؟
 - ٤- ما هي الحرمة الكبيرة والصغيرة؟
 - ٥- ما كيفية عذابهما؟
 - ٦- وهل يتفاوتان في العذاب ام لا؟
 - ٧- هل ساعة الجيب وسلسلتها وساعة اليد واسورتها، تعتبر من الاواني ام من الحلبي؟
 - ٨- وقد ورد عن الرسول- صلى الله عليه وسلم- نهى عن لبس الذهب الا مقطعاً، هل هذا الحديث صحيح معتمد غير مستوفي ام لا؟ وما مقدار المقطع؟ وكيفية؟
- وهناك مجموعة من الاسئلة تتعلق بالمرأة وأعمالها داخل المنزل وخارجه وتفاصيل عدة. وكانت اجوبة الشيخ الديوه جي تستند كلها الى ما جاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مستدلاً بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية وأراء الفقهاء والعلماء المبرزين.

ومن امثلة اجوبة الشيخ عثمان الديوه جي نكتطف ما يتعلق بساعة اليد فيقول (اما ساعة اليد الذهب وسلسلتها وساعة الذهب ايضاً واسورتها، فان الأحاديث الشريفة الواردة

قراءات موصلية - العدد (٢٤) / ربيع الاول ١٤٣٤ هـ / شباط ٢٠١٣ م

في هذا الباب تدل دلالة صريحة على حرمة استعمال الذهب على الرجال مطلقاً، كما انه الوارد عن جماهير السلف الكرام) وقال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم (أحل الذهب والحريير لإناث أمتي وحرّم على ذكورها) ويسوق الشيخ الديوه جي أدلة وبراهين أخرى للبخاري وابن حنبل والنسائي وابن داؤد وغيرهم.

وصفوة القول ان الأجوبة البيروتية للشيخ العلامة عثمان الديوه جي تعد مرجعاً فقهياً وشرعياً لطلبة العلوم الإسلامية والدراسات الشرعية وفي الأحوال الشخصية وكل الراغبين بالتفقه بأمور الدين الاسلامي الحنيف، داعين المولى عز وجل ان يجعل هذا العمل في ميزان حسنات مؤلفه وناشره ومن عني بالتعليق عليه.

إقليم الموصل في العصر الأموي

للدكتورة حورية عبده سلام

أ.م.د. ميسون ذنون العبايجي

صدر للدكتورة حورية عبد سلام كتاب بعنوان: إقليم الموصل في العصر الأموي عن دار العالم العربي، القاهرة ٢٠٠٨، وهو كتاب يتعلق بالتاريخ المحلي لمدينة الموصل في العصر الأموي وهي أول دراسة لمؤرخ عربي يتناول جانب من تاريخ هذه المدينة، وقد تكونت الدراسة من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، والأربعة فصول جاءت على النحو الآتي:

الأول: خطط الموصل ومرافقها

الثاني: التنظيم الإداري

الثالث: الحياة الاجتماعية

الرابع: الحياة الاقتصادية

وابتعدت الباحثة عن الجانب السياسي، وركزت في دراستها على الجانب الحضري فقط، وتناولت في التمهيد ظروف فتح الموصل والجزيرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه"، في حين الفصل الأول تضمن جانباً مهماً من تاريخ المدينة وهو خطط الموصل ومرافقها، من حيث المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة الموصل، وانتهت بنتيجة عدم التوصل إلى أصل هذه التسمية مستندة بذلك على قول ابن الأعرابي من عدم معرفته علة الموصل بهذه التسمية لأنه اسم قديم ومتطور، تغير لفظه وضاع معناه، أما خطط الموصل التي تطرقت إليها الباحثة فهي المساجد، ودار الإمارة، والأسواق، والكنائس والأديرة، والبيع، وأخيراً الطرق والدروب.

أما الفصل الثاني فعالجت فيه التنظيم الإداري لإقليم الموصل، وقسمته إلى عدة نقاط من حيث الوضع الإداري للمدينة بعد الفتح الإسلامي لها واعتبرت الموصل قاعدة لانطلاق الجيوش الإسلامية لتحرير باقي المدن القريبة من الموصل كإقليم الجزيرة وبلاد الشام ثم

غزو ارمينية واذربيجان، وقد أصبحت مدينة الموصل منذ العصر الأموي تابعة لمدينة دمشق عاصمة الخلافة الأموية، وبقيت مرتبطة بها حتى سقوط الدولة الأموية.

وأما بالنسبة لباقي نظم الإدارة الأخرى كوظيفة الوالي أو الأمير والذي اجتمعت اليه أمور الصلاة والخراج معا وفي أحيان أخرى الحرب، ليتضح بعد ذلك أن امير الموصل كانت له صلاحيات واسعة على الأقاليم التابعة إليه إداريا، وهناك وظيفة عامل الخراج والذي كان يعين مباشرة من قبل الخليفة، وقد استحدث هذا المنصب في عهد الخليفة الأموي مروان بن محمد سنة (١٢٩هـ)، وكان سابقا ضمن سلطات الأمير أو الوالي، الذي كان بالإضافة إلى قيامه بمهامه السياسية والحربية يقوم بجباية الأموال والإنفاق منها على المشاريع والمرافق العامة في امارته. وهناك وظيفة صاحب الشرطة، والتي كانت المعومات قليلة جدا بهذا الجانب، وأشارت الباحثة إلى أن هذه الوظيفة كانت موجودة مستندة على نص تاريخي ورد لدى البلاذري أن الذي فرش مدينة الموصل بالحجارة هو ابن تليد صاحب شرطة محمد بن مروان، وقد تطور هذا المنصب في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك فأضيف إلى مهامه مهمة أخرى وهي حرب الخوارج. وتضمن الفصل أيضا وظائف إدارية أخرى كالقاضي والمحتسب والكاتب والحاجب ثم عمال الكور والاقاليم.

وقد خصصت الباحثة الفصل الثالث للحديث على جانب مهم وهو الجانب الاجتماعي من حيث العناصر السكانية التي سكنت الموصل كالقبائل العربية العدنانية والقحطانية وتفرعاتهما، ودور هذه القبائل في الحياة السياسية في المدينة إضافة إلى عناصر سكانية أخرى كالأكراد والمسيحيين واليهود، ثم عالجت موضوع المرأة ووضعها الاجتماعي في ذلك العصر، وبعض المظاهر الاجتماعية السائدة في المدينة، وعدت الباحثة أن ازدهار الحياة الاجتماعية جاء نتيجة للظروف المناخية حيث إن مناخها يشابه إلى حد كبير مناخ بلاد الشام حسب وجهة نظرها.

أما الفصل الرابع والأخير والخاص بالحياة الاقتصادية في المدينة من الزراعة والصناعة والتجارة وتفرعات هذه النشاطات، فموضوع الزراعة عالجت فيه مشاريع الري وأنواع المزروعات كالحنطة والشعير والزيتون وقصب السكر والقطن والكتان وملكية الأراضي الزراعية، في حين تضمن موضوع الصناعة انواع الصناعات منها: الجلدية والخشبية والمعدنية وحتى الغذائية، وأعمال المحاجر والتي قصدت فيها المواد التي تستخرج من الجبال كالرخام والأحجار. والأعمال الزخرفية.

أما التجارة فقد اشتملت هذا المبحث على العوامل التي ساعدت على ازدهار النشاط التجاري في المدينة، وتجارة الموصل الخارجية والداخلية وطرق التجارة، والمكايل والأوزان والعملات وإيرادات الموصل من الخراج وطرق جبايته. إلى جانب الجزية وعشور التجارة والغنائم والأسلاب والضرائب المتنوعة .

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج جاءت في الخاتمة ارتباطا إقليم الموصل بالجزيرة ساعد على ازدهار التجارة، من حيث تنوع المحاصيل الزراعية، أضف إلى ذلك أن الموقع التجاري للمدينة ساعد على ازدهار هذا النشاط، وقد ركزت فقط على الجانب الاقتصادي في هذه الخاتمة دون أن تذكر نتائج أخرى تتعلق ببقية الجوانب التي تناولها الكتاب.

وتضمن الكتاب بعض الرسومات الخاصة بخطط المدينة دون ذكر مصدرها، والدراسة تفتقر الى خارطة توضح موقع الموصل، وموقعها التجاري من باقي المدن.

وتضمن الكتاب قائمة بأسماء المصادر والمراجع التي اعتمدها والتي كانت خالية من بعض الدراسات الحديثة وهي تصب في صلب الموضوع وهي مقالة:

The Governors of Mosul According to Al-Azdi's " :Forand, Paul G.

Ta'rikh Almawsil, *Journal of the American Oriental Society*, Vol.

89, No. 1 (Jan. – Mar., 1969. وهي من المقالات المهمة جدا والتي تناولت بشكل

مسهب ولاية الموصل في العصرين الأموي والعباسي من خلال كتاب تاريخ الموصل لابي زكريا الأزدي والذي يفيد الفصل الخاص بالتنظيم الإداري، وكذلك دراسة الماجستير التي بعنوان: "الموصل في العهدين الراشدي والأموي" لـ عبد الماجود أحمد السلطان، ومقالة الاستاذ الدكتور عبد الواحد ذنون طه: "الموصل في العهد الأموي ٤٠-١٣٢هـ / ٦٦٠-٧٤٩م"، موسوعة الموصل الحضارية، (جامعة الموصل)، دار الكتب للطباعة والنشر، (١٩٩٢). وعلى الرغم من المعالجة السطحية لهذه الدراسة تبقى من المحاولات الجيدة لبيان وجهة نظر المؤرخين العرب في تاريخ وحضارة الموصل.

كتاب

الموصل أم الربيعين

د. مها سعيد حميد

كتب الأستاذ سعيد الديوه جي عدة كتب ومقالات عن تاريخ مدينة الموصل ومنها كتاب (الموصل أم الربيعين) الذي طبع سنة ١٩٦٥، في مطبعة الحكومة ببغداد ، وهو كتاب من الحجم الوسط يقع في (٦٧) صفحة منها (٢٨) صفحة تتحدث عن تاريخ الموصل ، اما بقية الصفحات والبالغ عددها (٣٩) فقد خصصها لعرض بعض الصور عن آثار مدينة الموصل، ويبدو ان قيمة الكتاب تكمن تماماً في تلك الصور لاسيما وانها توثيق لتلك الآثار، تضمن الكتاب مجمل تاريخ مدينة الموصل قبل الاسلام، ثم فتحها وتوسعها في العهد الأموي ، ثم تحدث المؤلف عن هذه المدينة في العصر العباسي وازدهارها في عهد الدولة الحمدانية (٢٩٣-٣٦٧هـ/٩٠٥-٩٧٧م)، إذ اتخذوها قاعدة لدولتهم ونظموا طرق الري وخرسوا فيها الأشجار المختلفة، واعتنوا بالزراعة بحيث أصبحت الموصل تمون بغداد بالمواد الغذائية في كل سنة حتى وصفها المقدسي(ت٣٨٠هـ/٩٩٠م) بقوله:"بلد جليل حسن البناء ، طيب الهواء ، صحيح الماء...منها ميرة بغداد"، ونتيجة لذلك توسعت التجارة في الموصل لأنها تقع على الطريق الذي يصل بين الشرق والغرب، ونبغ فيها كثير من الأعلام منهم ابن جني النحوي والمؤرخ أبو زكريا الأزدي.

وخلف العقيليون الحمدانيين في حكم الموصل (٣٦٨-٤٨٦هـ/٩٧٨-١٠٩٣م) وكانت مدة حكمهم غير مرضية وتنازعوا على الحكم فيما بينهم ، مما أدى إلى تأخر الزراعة والتجارة ، ثم سيطر من بعدهم السلاجقة على المدينة (٤٨٦-٥٢١هـ/١٠٩٣-١١٢٧م) وزادت الاضطرابات ، فلاقت الموصل كوارث زادت من تأخرها فهجرها قسم من سكانها لتأخر الزراعة والتجارة ، ثم حكمها الاتابكة (٥٢١-٦٦٠هـ/١١٢٧-١٢٦١م) وكانوا كما قال ابن الأثير الذي عاش في كنفهم : "نعمة أنعم الله بها على أهل تلك العصور" ،لما حققوه للبلاد من الأمن والعدل والرفاه ،حتى أصبحت الموصل إحدى بلاد الدنيا العظام.

ويستمر الديوه جي بالحديث عن مدينة الموصل خلال حكم الاتابكيين إذ ازدهرت فيها الزراعة والتجارة والصناعة، واعتبر الحكم الاتابكي بمثابة الحكم الذهبي الذي مر على مدينة الموصل حتى صارت المدينة من المدن المعدودة في الشرق.

واستمرت على ذلك حتى سقوطها سنة (٦٦٠هـ/١٢٦١م) على يد هولاكو ثم تيمورلنك وتعاقبت عليها دول القره قوينلية والاق قوينلية والدولة الصفوية ، وفي أواسط القرن العاشر الهجري، احتلها العثمانيون واتخذوها مركزاً لحروبهم مع الدولة الصفوية في ايران.

كما تحدث المؤلف عن مدينة الموصل في عهد الجليليين الذين تولوا أدارتها سنة (١١٣٩-١٢٥٠م) وقد نشطت فيها الصناعة وتوسعت تجارتها وتقدمت فيها العلوم، وأنشئت فيها عشرات الجوامع والمدارس وخزائن الكتب، ويستمر الأستاذ الديوه جي في الحديث عن الموصل إلى سنة ١٩٥٨، وقد تناول بعض معالم مدينة الموصل مثل متحف الموصل والمكتبة المركزية والمستشفى الجمهوري، ومن المنشات العلمية جامعة الموصل، ومن آثارها الباقية دور المملكة (قره سراي) ، والقلعة (باش طابية) والجامع الأموي والجامع أنوري والجامع المجاهدي، وكذلك المدرسة النظامية والكمالية، وبعض المشاهد والمرافد والكنائس في الموصل.

وقد اعتمد المؤلف على عدد من المصادر التاريخية مثل كتاب (تاريخ الموصل) للزدي، وكتاب (الكامل) لابن الأثير، وبعض كتب التراجم مثل كتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي، وكتاب (وفيات الأعيان) لابن خلكان، كما تضمن الكتاب خرائط وصور لمدينة الموصل تصل إلى أكثر من (٣٠) خريطة وصورة ، مثل خرائط الموصل سنة ١٧٨٠م، وسنة ١٨٥٢م، وسنة ١٩٠٧م، ومن ابرز الصور التي تضمنها هذا الكتاب أبريق من النحاس الأصفر المطعم بالفضة صنعه العالم الموصل شجاع بن منعة سنة (٦٢٩هـ/١٢٣٢م)، وصورة محراب جامع العمرية ، وصورة قبة جامع النعمانية وغيرها من الصور.

وفي تقييم عام للكتاب فان فيه وصف عام لآثار مدينة الموصل وهو بمثابة دليل سياحي وتعريف للمدينة ، وهو لا يرتقي من حيث المادة العلمية إلى ما كتب فيما بعد من رسائل ماجستير واطاريج دكتوراه وأبحاث علمية عن المدينة، فضلاً عن ما نشرته جامعة الموصل سنة ١٩٩١ لموسوعة الموصل الحضارية ، وهي خمسة أجزاء تناولات مجمل تاريخ المدينة بشكل واف.

اما قيمة الكتاب الحقيقية فتكمن في الصور التي نشرها الأستاذ الديوه جي في الكتاب والتي عددها (٣٩) صورة ، ومن هذه الصور مبخرة من الفضة المطعمة والمخرمة عملت في الموصل سنة (١٦٤١هـ/١٢٤٣م)، ومقلمة نحاسية مطعمة من صناعة الموصل ، كذلك صور بعض النقوش والكتابات التي كانت موجودة في بعض مشاهد ومساجد الموصل التي اندثرت بسبب الإهمال فعلى سبيل المثال صورة لبقايا زخارف جصية في أعلى المحراب الداخلي في الجامع أنوري الكبير ، وأخيراً يبقى هذا الكتاب من الكتب التراثية التي هي امتداد لمن كتب عن الموصل مثل احمد الصوفي وسليمان الصانع وعبد الجبار الجومرد.

دور إدارات المدارس المتوسطة

في الحد من ظاهرتي الرسوب والتسرب

(دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الموصل)

عبد الرزاق صالح محمود

تقدمت بهذه الدراسة الطالبة أنوار محمود علي لنيل درجة الماجستير في قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل، وكانت الدراسة بإشراف الأستاذ الدكتور سطم حمد خلف الجبوري في عام (٢٠٠٣)، وتكونت الدراسة من سبعة فصول في (١٧١) صفحة، تم تقسيمها إلى سبعة فصول في بابين نظري وميداني، تتبعها المصادر والمراجع والملاحق فضلاً عن ملخص الدراسة باللغة الانكليزية.

تضمن الفصل الأول من الدراسة على الإطار النظري للدراسة وكان في ثلاثة مباحث، اقتصر الأول منها على إعطاء لمحة تاريخية عن تطور مفهوم الإدارة المدرسية، بينما اشتمل المبحث الثاني على مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها التي تحددت بـ(١) - التعرف على دور المدراء والمعاونين في الحد من ظاهرتي الرسوب والتسرب، ٢- تحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الرسوب والتسرب من وجهة نظر الإدارة ومحاولة حصرها وترتيبها والتعرف إحصائياً على قوة كل عامل من هذه العوامل في حصول الإهدار، ٣- تحديد كمية الإهدار وذلك من خلال توضيح حجم الظاهرتين على مستوى مركز المحافظة خلال السنوات الماضية، وتحديد الأكثر نسبة بين الرسوب والتسرب من جهة، وبين مدارس البنين والبنات من جهة أخرى، ٤- التعرف على مدى قيام المدرسين بأعمالهم وواجباتهم وتأثيرهم على الطلبة من وجهة نظر الإدارة، ٥- الإفادة من التجارب العالمية في تطوير النظام التعليمي ورفع كفاءته للحد من الإهدار في التعليم المتوسط)، في حين تضمن المبحث الثالث من الفصل الأول على تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة وهي (الإدارة المدرسية، المرحلة المتوسطة، الإهدار التربوي، الرسوب، التسرب)

وتطرقت الباحثة في الفصل الثاني من دراستها إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات قريبة من موضوع بحثها، إذ قدمت دراستين عراقيتين ودراستين

عربيتين ودراسيتين أجنبيتين، ثم قارنت في مناقشة مختصرة أهم نتائج دراستها بنتائج الدراسات السابقة.

وقد احتوى الفصل الثالث من الدراسة على ثلاثة مباحث، اقتصر الأول منها على الأركان الأساسية في العملية التعليمية والمتمثلة بـ"المدرس، الطالب، المنهج"، بينما تناول المبحث الثاني حجم ظاهرتي الرسوب والتسرب إحصائياً بين الأعوام (١٩٩٠-٢٠٠١، و٢٠٠٢)، وتم تمثيل ذلك في رسوم بيانية، أما المبحث الثالث فقد تركز الحديث فيه عن أهم العوامل المؤدية للرسوب والتسرب والتي كانت مقسمة إلى اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية وصحية، فضلاً عن علاقة الحصار المفروض على المجتمع العراقي بظاهرتي الرسوب والتسرب.

وقد تمثل الفصل الرابع في مبحثين تناول الأول منهما علاقة التربية بالمجتمع، بينما تناول المبحث الثاني دور الإدارة المدرسية في معالجة مشكلات الرسوب والتسرب من خلال علاقة الإدارة المدرسية بالطلبة والهيئة التدريسية ومجالس الآباء فضلاً عن الأهداف التربوية التي تضعها وتتبناها لرسم طريق مسيرتها العلمية والتربوية.

وكان الفصل الخامس مدخلاً منهجياً لإجراءات الدراسة إذ تضمن منهجية الدراسة المتمثلة بمنهج المسح الشامل والمنهج الإحصائي، ونمط الدراسة التي كانت من الدراسات الوصفية التحليلية، وكذلك مجالات الدراسة وأدواتها المتمثلة بالاستبيان والمقابلة والملاحظة، فضلاً عن فرضيات الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة فيها، وقد بينت الباحثة في نفس الفصل بعض الصعوبات والعراقيل التي واجهتها خلال فترة الدراسة والبحث.

وتركز الفصل السادس في مبحثين على قراءة وعرض وتحليل البيانات الأولية والاجتماعية الخاصة بأفراد العينة، إذ اقتصر المبحث الأول على عرض البيانات الأولية العامة لأفراد العينة وتحليلها، بينما تناول المبحث الثاني عرض وتحليل البيانات الخاصة والاجتماعية وكان ذلك ضمن عشرة محاور هي: (محور الإدارة المدرسية والطلبة، محور الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية، محور الإدارة المدرسية ومجالس الآباء والمدرسين، محور الإدارة المدرسية والأهداف التربوية، ثم محاور العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والثقافية، والصحية المؤدية إلى الرسوب، ثم محور أثر الحصار المفروض على العراق في ظاهرة الرسوب والتسرب).

أشارت النتائج إلى أن المشكلة الرئيسية في التسرب والرسوب من وجهة نظر المديرين والمدراء هي عدم تحضير الطلبة، ولا شك أن عدم التحضير يعني فقدان الدافعية للتعلم المدرسي، وربما كان السبب وراء ذلك الواقع الاجتماعي المتمثل في التقليل من أهمية الشهادة المدرسية والحصول على الوظيفة نتيجة تدني المردود الاقتصادي بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في العراق.

وأظهرت النسب أن جميع المدراء يوجهون إنذارات للطلبة المتجاوزين، ويتصلون بأولياء أمورهم، ويهتمون بمشكلات الطلبة في مدارسهم، ويتابعون غياباتهم ويبحثون عن أسباب الرسوب والتسرب ويلاحظون سلوكيات الطلبة وتصرفاتهم، ويقدمون التشجيع المادي والمعنوي للمتفوقين، وبنسب أقل أو أكثر يتباين المعاونين مع المدراء في أداء مهامهم وإجراءاتهم المتبعة تجاه الطلبة، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف كفاءة العاملين في مجال الإدارة المدرسية ومدى اهتمامهم بمتابعة الطلبة، وأظهرت النتائج كذلك أن طبيعة العلاقات بين الإدارة والمدرسين جيدة، وأوضح المعاونون أن أسلوب المدرسين في التعامل مع الطلبة يمتزج بين الشدة والتسامح بحسب طبيعة المدرس ونوعية الطلبة، وتبين أن جميع المدراء والمعاونين يفضلون المدرسين من ذوي الخبرة. وأكدت المدراء والمعاونين في نسب متباينة أن هناك تعاون بين الإدارة المدرسية ومجالس الآباء، وأن ذلك يساعد على توثيق العلاقات بين الإدارات وذوي الطلبة ويرى المدراء والمعاونون أن دورات التقوية تسهم في الحد من الرسوب والتسرب.

فضلاً عما تقدم ذكره فإن الباحثة قد ذكرت النتائج بصورة مفصلة ومطولة في المبحث الأول من الفصل السابع، في ضوء المحاور العشرة من التحليل الذي عملت عليه في المبحث الثاني من الفصل السادس.

وفي المبحث الثاني من الفصل السابع وضعت الباحثة جملة من التوصيات ومنها... (تأكيد أتباع القوانين الخاصة بمنع تشغيل الأحداث من طلبة المدارس دون سن (١٥) سنة، ومحاسبة كل من يساهم في إعاقة تنفيذ هذه القوانين، وتحسين الوضع المعيشي للمدرسين والإداريين من خلال زيادة رواتبهم وصرف المكافآت لهم وأجور المحاضرات في الوقت المحدد ومراعاة رغباتهم عند التعيين والنقل وترقيتهم وظيفياً، ومنح الإدارات المدرسية المزيد من الصلاحيات وجعل الإدارة منصباً وليس تكليفاً فقط، حتى تتناسب الصلاحيات مع حجم الواجبات لتكون هناك رغبة في العمل، وضرورة تكليف مديريات التربية بالإشراف على أمر الترميم والصيانة أو تخصيص المبالغ المالية المعتمدة

لهذا الغرض ومنحها مباشرة للمدارس ضمن الميزانية السنوية لتتكلف هي بأمر الترميم والصيانة بدلاً من جمعها من أولياء الأمور الذين يمتنعون عن الحضور إلى مجالس الآباء والمدرسين لجمع التبرعات، وعدم مطالبة المديرية العامة للتربية بتحقيق نسب نجاح عالية وإلزام المدراء والمدرسين بها، وإعادة النظر في نظام المدارس الابتدائية وبخاصة نظام الامتحانات، وكذلك جعل المراقبة أكثر حزمًا والتزاماً بالنظام وتتبع أسباب الضعف المدرسي والفشل الذي تعاني منه المدارس في المرحلة المتوسطة، وتفضيل الرجوع إلى نظام الإعفاء لأنه يشجع على رفع المستوى العلمي للطلبة، وتغيير أنظمة وأسس القبول لضمان التحاق الطلبة الجيدين في المعاهد والكلية التربوية، فضلاً عن توصيات أخرى تتعلق بضرورة وجود باحث اجتماعي في كل مدرسة وجعل التعليم إلزامياً في المرحلة المتوسطة، وفرض غرامات مالية كبيرة على الطلبة في حالة الرسوب أو التسرب للحد من خطورة الظاهرة، والاهتمام بجدية بما يخص النشاطات اللاصفية، ومحاولة الحد من ظاهرة التدريس الخصوصي، والتخفيف عن كاهل المدرسين بمنحهم يوم راحة لإكمال أعمالهم الأخرى، وإعادة النظر في توزيع المدارس توزيعاً يحقق للطلبة إمكانية الالتحاق بالمدارس واختيار الموقع الذي يناسبهم)، أما المقترحات التي أشارت إليها الباحثة فهي... (دراسة واقع الإدارة المدرسية في المدارس المتوسطة خارج مركز المحافظة ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة، وإعادة هذه الدراسة بعد فترة زمنية للوقوف على مدى تطور العملية التربوية، وإجراء دراسة عن ظاهرة الرسوب والتسرب في مراحل دراسية أخرى كالابتدائية والإعدادية، ودراسة ظاهرة الرسوب والتسرب من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية والطلبة المتسربين بأنفسهم).

وتضمنت الرسالة أخيراً على المصادر والمراجع فضلاً عن الملاحق المكونة من كتب تسهيل مهمة الباحثة في عملها الميداني، واستمارة استبانة وخارطة لمتوسطات البنين والبنات في مدينة الموصل، وأخيراً ملخص الدراسة باللغة الانكليزية.